

## خاتمة . مقدمة

### آفاق حل الازمات الصومالية



د.أحمد حسن دحلي

على مدار الاجزاء الخمسة التي يتألف منها هذا الكتاب تم تناول أزمات الصومال المزمنة من مختلف ابعادها عبر دراسات اعدت وعلى التوالي في 2001 و2006 و2010 و2018. وبقي في خاتمة المطاف ان يطرح السؤال الجوهرى حول آفاق خروج الصومال من نفق الازمات المزمنة التي استنزفته حتى النخاع على جميع الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والامنية والنفسية منذ سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري في عام 1991 لغاية الساعة. وهذا السؤال بقدر ما هو خاتمة طبيعية لأركان الازمات الصومالية التي تم تحليل بنيتها الداخلية والخارجية واسبابها الداخلية ومسبباتها الخارجية، فهو يشكل بحق وحقيقة مدخلا لقيادة السفينة التاريخية السياسية الصومالية الى بر الامان بعيدا عن الامواج المتلاطمة المحلية والاقليمية وشبه الاقليمية والقارية والدولية التي دأبت في تقاذفها على انقاض المصلحة الوطنية الصومالية، وعلى ركाम امن وسلام واستقرار وازدهار ليس الصومال وحسب، وانما السنة الازمة الصومالية المشتعلة والمحركة امتدت الى عموم دول المنطقة والى نقطة تلاقي المحيط الهندي بخليج عدن وباب المنذب والبحر

الاحمر وقناة السويس والبحر الابيض المتوسط. وان غير طرف دولي وجد في الازمة الصومالية ضالته وغدت الاساطيل الحربية الغربية والشرقية تصول وتجول وترابط في منطقة القرن الافريقي، وتحديدا في جنوب حوض البحر الاحمر، خلف مسميات تارة متطابقة وطورا متناقضة وحيانا متداخلة.



قال الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو بعد ثلاثة اشهر من انتخابه رئيسا لجمهورية الصومال الفيدرالية في 8 فبراير 2017 " ورثت وضعا صعبا للغاية من الناحية السياسية والامنية والاقتصادية والعسكرية " [1] ولم يرد الاشارة الى الوضع الاجتماعي الملغم والمتفجر على هيئة شظايا انحدرت الى درك ما دون العشائرية. ومن مفارقات الازمة الصومالية ان الرئيس فرماجو لم يرث الازمة الصومالية فقط، بل انه ورث الحل المرتقب والمرغوب من قبل البعض والمرفوض من قبل البعض

الآخر، وهنا تكمن المعضلة، أو ان شئت فقل الاشكالية كل الاشكالية الصومالية. عندما سئل عن موقفه أو بالأحرى عن " تحفظه " على الحل الفيدرالي للامزمة الصومالية، رد بالقول " النظام الفيدرالي اصبح مثبتا في الدستور المعمول به حاليا، وانا اقسمت اليمين القانونية على اتباع الدستور والحفاظ عليه...والامر الثاني ما شكل النظام الفيدرالي الذي نريده، أو ذلك المناسب لطبيعة الشعب الصومالي ودولته." [2] علما إن المادة الاولى من دستور الصومال المؤقت والمعتمد في أول أغسطس 2012 تنص على ان الصومال دولة فيدرالية وسيادية وديمقراطية وجمهورية تمثل كل الشعب وتعتمد نظام التعددية الحزبية وتطبق العدالة الاجتماعية ، وتدير الاقاليم شؤونها الاقليمية، وتتولى الحكومة الفيدرالية وفقا للمادة [ 54 ] من الدستور المهتمات السيادية الاربعة التالية:

1. الشؤون الخارجية.
2. الدفاع الوطني.
3. المواطنة والهجرة.
4. السياسة المالية [3]

### اهداف المشروع الفيدرالي في الصومال

الصومال ليس بلدا متعدد الاعراق والديانات واللغات مثل أثيوبيا وسويسرا والهند، بل بلد تتوفر فيه كل مقومات القومية الواحدة، علاوة ان الصوماليين سنيون، عن بكرة ابيهم، ورغم ذلك فإن الحروب الطاحنة التي جرت بين الفصائل الصومالية بقيادة امراء الحرب وغيرهم لم تعرفها شعوب دول اخرى رغم تعددية جذورها واختلاف اصولها وتباين معتقداتها وتنوع سنتها. وبغية احتواء الازمة الصومالية طرحت فكرة

الفيدرالية في اجتماعات نيروبي التي جرت من 2002 الى 2004 بكينيا بين مختلف الفصائل الصومالية المتناحرة، وانتخب العقيد عبد الله يوسف احمد رئيسا للحكومة الصومالية الانتقالية في 10 اكتوبر 2004. ويعرف العقيد عبد الله يوسف بإرتباطه القوي بالنظام الاثيوبي أبان عهد رئيس الوزراء الراحل ملس زيناوي الذي اعتمد سياسة فرق تسد تحت مظلة الفيدرالية على صعيد اثيوبيا وعمد على زعزعة عموم منطقة القرن الافريقي كما رأينا آنفا. لقد طرحت فكرة اقامة نظام حكم فيدرالي في الصومال خلف غطاء سياسي واجتماعي واقتصادي ساحر وخطاب، بمعنى:

1. الحيلولة دون قيام نظام مركزي حديدي.
  2. عدم استئثار أي فصيل أو حزب بالسلطة كل السلطة.
  3. قطع الطريق على هيمنة وحدة اثنية أو قبلية على سائر الاثنيات والقبائل الاخرى.
  4. عدم طي صفحة التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي مرة واحدة والى الابد.
  5. الحؤول دون فتح باب مشاركة الجميع في السلطة.
  6. عرقلة عملية الشروع في التنمية المتوازنة لجميع اقاليم الصومال بمشاركة الجميع.
- ولقد اختلف معشر الصوماليين حول نظام الحكم الفيدرالي بين:
- 1 . من يؤمن بأن النظام الفيدرالي هو المخرج الوحيد لإنعتاق البلاد من مختلف مآزقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والنفسية.
  2. ومن يعتقد جازما ان النظام السياسي سيكرس انقسام وتقسيم الصومال وسيحول دون قيام دولة موحدة وقوية تلعب دورها التاريخي والسياسي في منطقة القرن الافريقي.

3. ومن يرى الايدي الاثيوبية والكينية خلف طرح مشروع النظام الفيدرالي في الصومال بغية احكام نفوذهما في مناطق حدودهما المشتركة من ناحية، والحؤول من ناحية اخرى دون قيام دولة مركزية قوية تكون مصدر تهديد لأمنهما القومي. ويذكر الباحثون الصوماليون ضمن ما يذكرون تصريح الرئيس الكيني الاسبق دانئيل اراب موي في محاضرة القاها عام 2003 والذي تمت الاشارة اليه آنفا، والذي يرى بأن كينيا واثيوبيا تخشيان قيام الصومال الموحد والقوي، لكونه قد يكون مدخلا للصومال الكبير.

### أقاليم الفيدرالية الصومالية

1 . اقليم ارض الصومال

2. اقليم البونت لاند

3. اقليم غلمدوغ

4. اقليم جنوب غرب الصومال

5. اقليم هيران شبيلي

6. اقليم جوبا لاند

ووضعية هذه الاقاليم مختلفة جدا:

1. ارض الصومال لا يعتبر نفسه اقليما مثله مثل بقية الاقاليم الصومالية الاخرى بل بلدا نال استقلاله في عام 1991، ورغم ذلك لم يحصل لغاية اللحظة على اعتراف دولي.

2. أقليم البونت لاند اعتمد نظام الحكم الذاتي منذ عام 1998 ولم يعلن الانفصال عن بقية اجزاء الصومال.

3. اقليم جوبا لاند يريد التعامل مع الحكومة الفيدرالية في مقديشو على قدم المساواة، وهذه اشكالية اخرى.

4. لا توجد سياسات تعليمية واجتماعية واقتصادية متناسقة ومتناغمة بين الاقاليم الفيدرالية الستة، ويمكن تصور العواقب الوخيمة التي ستترتب على مستقبل الصومال..

5. تعاني كل الاقاليم من مشاكل توزيع غير عادل للسلطة والثروة.

6. كل الاقاليم لها اشكالية حدودية فيما بينها.

7. هناك مشاكل توزيع السلطة والثروة في كل الاقاليم في بين فروع القبائل الكبيرة وبين القبائل الكبيرة والصغيرة.

8. جميع الاقاليم الصومالية لها حدود دولية: أرض الصومال في اقصى الشمال الشرقي له حدود مع كل من جيبوتي واثيوبيا، واقليم جوبا لاند في اقصى الجنوب له حدود مع كينيا واثيوبيا، بينما الاقاليم الاربعة الاخرة لها حدود مع اثيوبيا فقط. ومن مفارقات الامور ان كل الاقاليم الصومالية الفيدرالية لها حدودها الدولية مع اثيوبيا، وهذه مسألة مهمة سنعود اليها لاحقا. وعلاوة على ذلك لكل الاقاليم الفيدرالية موانئ ومطارات، لا تدار من قبل الحكومة الفيدرالية، والادهى من كل ذلك غدت بعض الاقاليم تقيم علاقات خارجية من دون علم الحكومة الفيدرالية ذاتها، هذا مما زاد الامور تعقيدا.

9. الحكومة الاثيوبية السابقة كانت تتعامل مع كل الاقاليم الفيدرالية والتي لها معها الحدود المشتركة في سياق التأثير على كل اقليم فيدرالي من ناحية، وعلى الحكومة الفيدرالية من ناحية اخرى، للحيلولة دون قيام دولة صومالية موحدة التي يمكنها في نظرها أن تشكل خطرا على امنها القومي من جانب، وتساهم بدورها في صياغة

مستقبل منطقة القرن الافريقي من جانب آخر، وهذا ما لا تريده الحكومات الاثيوبية المتعاقبة حتى اشعار آخر.

10. تخشى الحكومة الكينية ايضا قيام كيان صومالي واحد وموحد ومركز وقوي لكونه يشكل في تقديرها عامل تهديد لأمنها القومي كما أكد ذلك الرئيس الكيني الاسبق دانييل اراب موي في 2003 كما نوهنا سابقا. وفي السنوات الاخيرة تمحور اهتمام الحكومة الكينية على اقليم جوبا لاند الفيدرالي المتاخم لها. ويذكر بأن القوات الكينية التي غزت الصومال في عام 2012 بسطت سيطرتها على ميناء كسمايو الاستراتيجي في المحيط الهندي وعلى ابواب خليج عدن في سياق سياستها العسكرية القاضية بمحاربة حركة الشباب الصومالية المتمركزة في جنوب الصومال بصورة اساسية. ويقول الكاتب الصومالي عبد الرحمن عبدي في هذا الصدد تريد الحكومة الكينية اقامة منطقة عازلة داخل الاراضي الصومالية ولها اطماع في ميناء كسمايو وفي بعض الاراضي والجزر والمياه الصومالية.[4]

هذه هي التحديات الكبيرة الداخلية والاقليمية [اثيوبيا وكينيا] ان لم نقل الوجودية التي تحاول حكومة الرئيس محمد عبد الله فرماجو التصدي لها في ظل ظروف عسكرية معقدة، ووضع امني هش وحالة اقتصادية لا تحسد عليها البلاد بغية خلق مناخ جديد ومناسب :

- 1 . لإستتباب الامن والسلام والاستقرار في عموم الصومال.
- 2 . لوضع اقتصاد البلاد على سكة النمو.
- 3 . لبناء جيش وطني قادر على حماية السيادة الوطنية.
- 4 . لإعادة بناء الوحدة الوطنية.

ولا يمكن تحقيق هذه الاهداف من دون اعادة النظر في النظام الفيدرالي الذي يبدو الرئيس الصومالي الحالي كما رأينا غير متحمس له، بل إنه قبله وعلى مضض وكأمر دستوري واقع بعد ادائه لليمين الدستوري. صحيح يمكن اجراء تعديل دستوري في البلاد بحكم ان الدستور قابل للتعديل بصورة قانونية، ولكن الاشكال الكبير في الحالة الصومالية يكمن في ان:

1 . الذاكرة الجماعية الصومالية لا تظل محكومة بالتجارب السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية التي اكتوت بها منذ استقلال وعلى مستويات مختلفة.

2. بعد سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري تحول الصومال الى ساحة نفوذ وموجهة عسكرية انتحارية بين امراء الحرب وغيرهم ، وان أرض الصومال وحده كان بمنأى عن ذلك، لكونه فك ارتباطه التاريخي والمصري بصورة أحادية مع سائر اجزاء الصومال الاخرى حتى إشعار آخر.

3. بعد اعتماد الصومال النظام الفيدرالي وتقسيم البلاد الى ستة اقاليم فيدرالية تتمتع بشبه الاستقلالية السياسية والعسكرية والامنية والثقافية، تكونت مصادر نفوذ سياسية واقتصادية وقبائلية في هذه الاقاليم، ولا يمكن ان تتخلى تلك القوى وبكل سهولة وبساطة عن مصالحها وامتيازاتها حتى ولو كانت على حساب المصلحة الوطنية للبلاد والشعب.

4. يواجه الصومال تحديات داخلية واقليمية، ولكن الكلمة الفاصلة توجد اولا وأخير بين أيدي الصوماليين أنفسهم متى ما حسموا أمرهم للمصلحة الوطنية العليا، والتي هي ليس بالضرورة ان تكون على انقاض المصالح القبلية والعشائرية والشخصية، بل العكس هو الصحيح.



وكما هو ظاهر للعيان لا يوجد حل سحري للازمة الصومالية المزمنة والمركبة، ولكن المدخل الى المخرج من المأزق التاريخي والسياسي في الصومال يكمن بناء على كل المعطيات وافرازات الازمة الصومالية في قيام نظام حكم مركزي قوي يشارك فيه الجميع ويتخذ القرارات بالإجماع، ويكفل التوزيع العادل للثروة والعدالة الاجتماعية ويتولى مسؤولو الاقاليم تطبيق تلك القرارات تحت اشراف ومراقبة السلطة المركزية حرصا على ان سياسات الحكومة المركزية تطبق في كل الاقاليم الصومالية وبمشاركة كل القوى الاجتماعية، لضمان نموها بصورة متكافئة ومتوازنة وعادلة، هذا مما سيعزز بده وحدة البلاد والتي هي صمام امنه وسلامه واستقراره، وهذه العوامل الثلاثة تشكل في خاتمة المطاف مقومات وشروط استعادة عافيته ونموه وازدهاره، وعودته كلاعب سياسي في الساحة الاقليمية والقارية والدولية.